مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 14 العدد 1، 2017، ص ص 369- 409

مقاربتان في نقد نظرية النحو العربيّ

قراءة تحليلية في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء

أحمَد محمّد أبودَلو *

تاريخ الاستلام 2016/6/23 تاريخ القبول 2016/8/10

ملخص

يبتغي هذا البحث عقد موازنة بين أطروحتي ابن مضاء وابن رشد في نقد نظرية النحو العربيّ، استناداً إلى أهمية الأطروحتين في مجال النقد النحوي، ولاختلافهما، غاية ومنهجاً، عن جميع محاولات النقد والتجديد في تاريخ النحو العربي، وغن كان الباعث واحدا هو الشكوى من ثقل الدرس النحوي ووعورته.

ومع أنّ مقاربة ابن مضاء تعدّ أكثر أطروحات النقد الرافضة لأسس النظرية النحوية العربية خطورة وشهرة، إذ أراد بها صاحبها هداية النحاة الذين –وفقاً لعبارته- "ضلوا وأضلوا الناس في وعثاء النحو وشعابه"؛ فإن اكتشاف كتاب ابن رشد يؤرخ لظهور منهج نقدي مختلف، يعالج، بعمق ومنهج علمي، مسألة بنية النحو العربي، ويرى أن صعوبة النحو ترجع إلى كون بنيته غير قائمة على الطريقة الصناعية (المنطقية)، فكانت غايته الرئيسية إعادة بناء مسائل النحو بطريقة علمية، وفق الترتيب الذي تشترك فيه جميع الألسنة.

وخلص البحث إلى أن مقاربتي ابن مضاء ابن رشد، تجمع بينهما الغاية الأساسية، ويفرق بينهما المنهج والمرجعية؛ فابن مضاء يتحرك داخل بنية النحو العربي وفقا لمذهبه الظاهري، داعيا إلى "إسقاط كل ما لا يفيد نطقا"، أما ابن رشد فلا يسعى إلى إلغاء أي من أسس النحو وأصوله أو الانفكاك منها، بل غايته تخليص النحو مما أصابه من عسر وتعقيد بمبالغات النحاة واضطراب منهجهم وقصوره، بإعادة بناء النحو وفق المنهج العلمي المتبع في كل اللغات.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

"مِن أَشَقّ الأمور أن يَرود الإنسان طريقاً لم يَسِر فيه أحد قبله، ويشير على الناس أن يتركوا ما ألفوه ويتبعوه فيه، فربما استجاب له الناس، فتركوا ما أَلِفوه إلى الطريق الجديد، وهنا تكون الشهرة والخلود، وربما سخروا منه ومن مغامرته، فوقفوا يضحكون منه وهو يقوم بها، ثم نسوه وأغفلوه بعد ذلك، فلا تناله الشهرة في حياته، ولكنه يبقى خالداً يكشف خلوده الزمن"[1].

تمهيد

لا يملك الناظر، في نظرية النحو العربي وكتبه المؤسِّسة، أن يتجاهل الأزمة التي رافقت مسيرة النحو منذ بواكيره الأولى إلى عصرنا هذا، إذ اقترنت بالنحو، في كل مراحله، اتّهامات عديدة، ظهرت في أشكال متنوعة من النقد أو المهاجمة؛ فطُبع النحو، عند معظم المنتقدين، بالتعقيد والجمود، والجفاف، والاضطراب[2]، وغيرها من الصفات التي تشير بأصابع الاتهام إلى النحو والنحويين، ولا يسع المنصف إنكارها أو التهوين من خطرها.

وباستقراء الدراسات المتصلة بالعربية ونحوها، نجدها تضجّ بمصطلحات نقدية متعددة ملوّنة، تجمعها صلات قربى أو نسب، وتظهر متضامة مع مصطلح النحو، باعثها واحد هو الشكوى من ثقل الدرس النحويّ، بمظاهره وتفصيلاته وفروعه المختلفة.

واللافت أنه رغم تنوّع أشكال النقد التي اعتنت بعلوم العربية المختلفة؛ فإنّ المنجز النحوي استأثر، قبل غيره من علوم العربية، وأكثر منها، بعناية العلماء مناقشة ونقداً، وإن غلب، من بعدُ، اقتران مصطلح النقد بجوانب أخرى من علوم العربية؛ فشاع مصطلحا النقد الأدبيّ والنقد اللغويّ إلى الحدّ الذي يُشعر بانتفاء وجود نوع آخر من النقد هو النقد النحويّ.

وقد بدأت أصوات الشكوى والتذمّر من وعورة النحو تظهر وترتفع تدريجياً منذ القرن الثاني الهجري، وتفرد النحو بتضامه مع مصطلحات أخرى متعددة تجمعها، كلها، مظلّة النقد بوجهيه: المباشر وغير المباشر، وإن تستر بعضها بوجوه تفارق النقد في الظاهر، نحو: إصلاح النحو، وتيسير النحو، وتجديد النحو. بالإضافة إلى مصطلحات[3] غيرها تدور في فلك تقريب النحو، أو توضيحه، أو تسهيله، أو تصفيته، ناهيك عن سلسلة طويلة من التآليف التي تبتغي معالجة مشكلات النحو، أو قصوره، وهي تآليف تنبئك أسماؤها المتغايرة بأنّ أمر صعوبة النحو، أو تعقيده، حقيقة ثابتة تستغني عن الاستكشاف، ولا ينقصها البيان.

أشكال النقد النحوي

قبل ظهور ما يمكن عدّه محاولات تجديدية أو إصلاحية في سِياق نقد النحو في التراث اللغويّ، كان ثمة إرهاصات أو أفكار متناثرة، أسست لبناء منهج نقدي لنظرية النحو، وأزعم أن

نص الجاحظ (ت255هـ) التالي قد يكون أول النصوص النقدية التي تضمنت دعوة إلى اختصار النحو وتيسيره على المتعلمين من الناشئة؛ يقول في إحدى رسائله[4]: " أما النحو، فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عمّا هو أرد عليه، من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق، والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو، ومجاوزة الاقتصاد فيه، من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور، والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء".

أما فيما يتصل بالتأليف في نقد النحو العربي؛ فتقودنا رحلة الاستكشاف في تاريخ حركة النحو، إلى رصد عدد كبير من التصنيفات[5] التي كان باعثها الأول صعوبة النحو، وابتغى أصحابها تيسيره أو اختصاره لطالبيه؛ منها كتاب خلف الأحمر[6] (180هـ) الموسوم بـ: مقدمة في النحو، وكتاب المختصر في النحو للكسائي (198هـ). وألف ابن خياط (320هـ) كتابه: الموجز في النحو، وابن قتيبة (276 هـ) كتاب: تلقين المتعلم. ولابن النحاس (328هـ) كتاب التفاحة في النحو، ولابن خالويه (370هـ) كتاب المبتدئ، ولابن درستويه (347هـ) كتاب الإرشاد في النحو[7]. وتذكر كتب التراجم والفهارس لابن جني (392هـ) كتاب اللمع، وغيرها كثير من الكتب التي ظهرت في أوقات تزامنت مع ظهور الملامح الأولى لنظرية النحو العربي، ورافقت حركة التأليف في النحو، اعترافاً بأهميته من جهة، وصعوبته على المتلقين من جهة أخرى.

ونستشهد، على أن النحاة ابتغوا بهذه المؤلفات تيسير النحو واختصاره، بما افتتح به خلف الأحمر كتابه: "مقدمة في النحو"[8]: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل فيه عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق".

ويظهر جلياً من أسماء هذه التصانيف أن غايتها تعليمية، وهي لا تمثل النحو العلميّ، وتتمثل وسائلها في صورة تيسير النحو واختصاره، استناداً إلى وقائع كثيرة تنبئ عن مشقة التعاطي مع الموضوعات النحوية، والشكوى من صعوبة فهم مفرداته والإحاطة بتفصيلاته. أما مضامين هذه الكتب، فتؤكد إدراك أصحابها أن بعض مصادر النحو دخلها الاضطراب في ترتيب الأبواب، تبعه اضطراب في توزيع فروع الباب الواحد وجزئياته، ينضاف إلى ذلك استعمال المصطلحات النحوية بصورة غير دقيقة أحياناً، والغموض الذي يحيط بعناوين الأبواب من جهة،

وانتفاء الانسجام بين العنوان وما تحته. ويكاد الباحثون يجمعون على أن كتاب سيبويه أقرب نموذج لهذه الأحكام[9]، مع كونه أنضج منجز نحوي في تاريخ النحو العربي، عند جُلّ الدارسين.

ولعلّه ضروريٌ هنا إظهار أن من أهم ملامح عدم الرضا من الشكل الذي ظهر به النحو العربي، ما ورد من أخبار الخصومة بين الشعراء والنحويين، والمنافسات والمناظرات التي كانت تجري بين الفريقين، ومن أشهرها المناظرة أو المحاورة التي وقعت بين ابن أبي إسحاق(117هـ) والفرزدق(114هـ) [10]، ومنها ما حدث بين المتنبي (354 هـ) وابن خالويه[11]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الألوان النقدية التي حفلت بها مجالس العلماء، سبقت ظهور صور النقد في مؤلفات النحو، ثمّ انتقلت المعارضات والمؤاخذات النقدية المباشرة إلى متون الكتب النحوية.

غير أن الاتجاه النقدي الذي ظهر في المؤلفات التي أشرنا إليها سابقاً، لم يقارب أصول التفكير العلمي أو النظرية النحوية التي وضعها القدماء، بل كانت غايته التطبيق، والتعليم، والاختصار، وتقريب الفهم. ولذلك خلت هذه المؤلفات من الإسراف في التفصيل والتفسير، ومن الولوع بالاستشهاد والاحتجاج والتعليل[12].

وثمة اتجاه نقديّ آخر مغاير في منهجه، وربما في أهدافه، لحركة التأليف هذه في مجال إصلاح مشكلات النحو وتيسيره واختصاره، آثر أصحابه اختيار المواجهة الصريحة مع النحو والنحويين، وتبنوا "الرفض التام لما في النحو من أوهام"[13]، وألفوا رسائل وكتباً كثيرة لنقض أقوال النحاة وتعليلاتهم، وقد ضمت كتب التراجم عددا كبيرا من أسماء مؤلفات في النحو اتخذت من مواجهة النحويين منهجًا واضحاً، أشارت إليها كثير من الدراسات الحديثة، وجمع أحد الباحثين[14] أكثر من خمسين عنواناً، في هذا الحقل، لكتب مفقودة، لم يصل إلينا منها سوى ذكرها في التراجم، اتسمت معظمها بالرد على النحاة أو واحد منهم، لذلك تجد معظم عناوين هذه الكتب لا تخلو من عبارة: "الرد على..." [15] أو " النقض على..." [16]، وقد يتضمن العنوان إشارة إلى سهو النحاة، أو إغفالهم شيئا من النحو[17].

أما المصنفات التي سلمت نصوصها من الضياع، واعتمدت نهج النقد المباشر، فأهمها:

- كتاب "الردّ على سيبويه"، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ).

وقد وردت نصوص هذا الكتاب مضمنة في كتاب آخر هو: "الانتصار لسيبويه على المبرد"[18] لابن ولاّد التميمي (ت332هـ) عارض فيه المبرد، وحرص على إيراد عبارة المبرّد في ردّه على سيبويه مقرونةً بمواضع النقد من كتاب سيبويه. وقد بلغ عدد المسائل التي أخذها المبرّد على كتاب سيبويه مئة وأربعاً وثلاثين مسألة، منها تسعون مسألة نحوية[19].

وللباحث البرزنجي دراسة تناولت النظر في هذه المسائل[20]، وخلص فيها إلى أن "الموضوعات التي تعرّض لها المبرِّد في هذه المسائل متداخلة ومتنوعة؛ فقد تشتمل المسألة الواحدة على أكثر من خطأ في أكثر من جانب، وهي بالجملة: إما أخطاء شكلية تتعلق بتنظيم الكتاب وطريقة تبويبه[21]، وإما أخطاء أسلوبية تتعلق بأسلوب سيبويه[22]، بما فيه من مصطلحات[23]، وأمثلة[24]، وعبارات[25]، وإما أخطاء علمية تتعلق بأعاريب سيبويه وتوجيهاته[26]، وما يتصل بحججه واستدلالاته النقلية[27]، والعقلية[28] ولاسيما القياس وما ترتب عليه من أحكام ومادة منظّرة"[29].

- كتاب: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل[30]، لأبي عبد الله محمد بن السَّيْد البطليوسي (ت521هـ). وضعه ناقداً به كتاب: "الجُمَل" للزجاجي (ت337 هـ).

- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح[31]، لأبي الحسين ابن الطراوة (ت528هـ)، وضعها ابن الطراوة ناقداً بها كتاب: "الإيضاح"، لأبي علي الفارسي (ت377هـ).

- المسائل العشر المتعبة إلى الحشر[32]، للحسن بن صافي المشهور بملك النحاة (ت568هـ)، وضعها ابن صافي ناقداً بها النحاة في مسائل مختارة.

إن جميع المحاولات والكتب التي ذكرت في مجال نقد النحو، تندرج في المستوى التطبيقي من النقد النحويّ، وهو ما يطلق عليه النحو التعليميّ، أما على المستوى النظري، فإن ثمة علماء بارزين كان لأفكارهم تأثير واضح في مجال نقد النظرية النحوية العربية، وإن لم يكونوا نحاة متخصصين بالمفهوم الحقيقي لكلمة نحويّ، إذ عُدّت آراؤهم أسسا مهمة في بناء منهج نقدي في النحو، أسهم، من وجهة نظري، في خدمة النحو بصورة عامة؛ من هؤلاء العلماء: ابن حزم، وابن مضاء، وابن رشد، وابن الأثير، وابن خلدون.

فأفكار ابن حزم (ت 456هـ) تعدّ الأساس الذي أقام عليه ابن مضاء مشروعه في نقد النحو العربي، كما ستظهر الدراسة لاحقاً[33].

وذهب ابن الأثير(ت 606هـ) إلى أن إتقان معرفة النحو واجبة لكل ناطق باللسان العربيّ، إلا أن واضعه جعل الوضع عاما، ومعظم أقسامه لا يُحتاج إليها في التواصل والإفهام؛ يقول في المثل السائر، في سياق كلامه على النحو: " وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرة اللحن. ومع هذا فإنه، وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخص منه شيئا بالوضع، بل جعل الوضع عاما، وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة، وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني"[34].

ثم يوضح رأيه بتقديم مجموعة من الأمثلة التي تؤكد أن عدم المعرفة النحوية لا تحول دون فهم المعنى وتحَقُّق التواصل: " ألا ترى أنك لو أمرت رجلا بالقيام فقلت له: "قوم"، بإثبات الواو ولم تجزم، لما اختل من فهم ذلك شيء، وكذلك الشرط؛ لو قلت: "إن تقوم أقوم"، ولم تجزم، لكان المعنى مفهوما. والفضلات كلها تجري هذا المجرى، كالحال والتمييز والاستثناء، فإذا قلت: جاء زيد راكبْ، وما في السماء قدر راحة سحابْ، وقام القوم إلا زيدْ، فلزمت السكون في ذلك كله، ولم تبين إعرابا، لما توقف الفهم على نصب الراكب والسحاب، ولا على نصب زيد، وهكذا يقال في المجرورات، وفي المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وفي المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أقسام أخر لا حاجة إلى ذكرها"[35].

أما ابن خلدون (ت808هـ)، فاسمه مرتبط غالباً، في الثقافة العربية، بإرساء قواعد فلسفة التاريخ، فضلاً عن اشتهاره بأنه منشئ علم الاجتماع العمراني، فغدا عَلَماً مهما ومؤثراً في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية. غير أن له إسهاماً مميَّزاً، يجهله كثير من الناس، في الدرس اللسانيّ النظري والتطبيقي؛ إذ نقف في مقدمته على استطرادات غنية في الفكر اللساني، تقارب ما بلغه البحث اللسانيّ، واللساني التطبيقيّ، عند الغربيين[36].

وفيما يتصل بالنحو، بوصفه أحد مستويات التحليل اللسانيّ، يقرر ابن خلدون ان المنهج الملائم في تقديم مسائل النحو يتطلب التدرج من البسيط إلى المعقد، ومن السهل إلى الصعب، ومن العام إلى الخاصّ[37]، وهو المنهج الذي تقول به اللسانيات التطبيقية الحديثة.

ورغم تقديم ابن خلدون مرتبة علم النحو على مراتب علوم العربية الأخرى، فإنه يعيب على النحاة أنهم جعلوا النحو نفسه غاية لا أداة يتوصل بها إلى الملكة اللغوية؛ فأوسعوا، في صناعة النحو[38]، دائرة الكلام " نقلا واستدلالا، وأكثروا من التفاريع والمسائل، بما أخرجها عن كونها آلة، وصيرها مقصودة لذاتها. وربما يقع فيها لذلك أنظار ومسائل لا حاجة بها في العلوم المقصودة بالذات، فتكون لأجل ذلك من نوع اللغو، وهي مضرة أيضا بالمتعلمين على الإطلاق"[39].

إن ابن خلدون يعي بدقة افتراق مستوى ملكة اللغة عن مستوى صناعة اللغة؛ فصناعة العربية هي معرفة قوانين ملكة اللسان، ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها[40]، وإنما هي بمنزلة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا[41]. أما الملكة اللسانية، فهي غير صناعة العربية، "وإنّما مستغنية عنها بالجملة"[42].

ويرى أن قصور النحو وجموده آت من تركيز النحاة على الجانب النظريّ، وجعل قوانين الإعراب تدرس لذاتها، ويُكتفى بها عن التطبيق، ما دفعه إلى كشف مفارقة واقعة بين علم النحاة بقوانين الإعراب ولغتهم، فقال: "العلم بقوانين الإعراب إنّما هو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس

العمل، ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية إذا سُئل في كتابه سطرين إلى أخيه أو ذي مودته... أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يُجدِ تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربيّ"[43].

وهو أمر لا نحتاج إلى تصوره، لأننا قد نجد، في زماننا، فيمن يهتمون بنظرية النحو، من لا يجيد توظيف النحو في مواقف عملية؛ إذ يُخطئ مَن يظن أنّ في تعليم قواعد اللغة تعليماً للغة[44]. المفارقة تكتمل في الصورة المقابلة كما يشير ابن خلدون؛ فإنّ من أدرك هذه القواعد تطبيقاً عمليا لا تنظيراً علمياً "يجيد الفَنَّين من المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المرفوع من المجرور، ولا شيئاً من قوانين صناعة الإعراب"[45].

أما أهم ما خالف فيه ابن خلدون النحاة، فيتمثل في رفضه كون الإعراب مقياساً وحيداً لصحة الكلام في النحو العربي، خاصة أنّ العرب يعتاضون عن علامات الإعراب بالتقديم والتأخير، وبالقرائن الدالّة على المقاصد، أو قرائن الحال، "لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها، ويبقى ما تقتضيه الأحوال، ويسمى (بساط الحال)، محتاجاً إلى ما يدلّ عليه" [46].

إلاّ أنّ أشد ما يظهر فيه ابن خلدون منتقداً منهج النحاة، يتجلى في رده على زعم النحاة – وفقاً لعبارته- بأن البلاغة (في عهده) ذهبت لخلو اللغة من الإعراب، فيقول[47]: "ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق، حين يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد، اعتماداً بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يدرسون قوانينه، وهي مقالة ألقاها القصور في أفئدتهم".

المحاولات النقدية الناضجة

إن المحاولات النقدية التي ذكرناها اقتصرت على آراء عامة، ولم تقدم تحليلاً شاملاً لأوجه النقد. أما المحاولات الناضجة في نقد النظرية النحوية فلا تكاد تتجاوز- في حدود ما وصلنا إليه- ثلاث محاولات؛ هي للجرجاني وابن مضاء وابن رشد.

أطروحة الجرجاني:

تعد أطروحة عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، التي اشتهرت بـ"نظرية النظم"، الأولى زمنياً بين مقاربات التجديد النحوي الناضجة، بل أكثرها أهمية في البنية المعرفية للنحو، وقد تكون أكثر أطروحات علوم العربية عبقرية وتميزا.

ورغم أن عبد القاهر أقام مشروعه، في دلائل الإعجاز، على قضية الإعجاز القرآني، وهي قضية بلاغية أولاً، فقد أحكم الربط بين الإعجاز ومعاني النحو ربطاً لم يسبقه إليه أحد في مجال العلاقة بين الألفاظ والمعاني؛ فصاغ نظرية محكمة، تمثل الالتقاء الطبيعي بين تياري البحث

النحوي والدرس البلاغي؛ ليولد من هذا اللقاء "علم المعاني" الذي أرسى الجرجاني النحويّ أصوله وقواعده، انتصارا للمعنى في علم النحو، بعد أن "أجهز النحاة على كل هذا بتعليلاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الإعراب، فحولوه هدفاً أولاً وأخيراً"[48] على حدّ قوله.

إن عبد القاهر الجرجاني استطاع، بنظرية النظم، أن يصوغ المَبادِئ التي يَتَأَسَّس عَلَيْها الربط التركيبي (النَحْويّ) بين الجمل في النَصّ[49]؛ فقد جعل معاني البلاغة محمولة على قوانين النحو؛ إذ لم يكن النحو عنده هو العلم الذي يبحث في ضبط أواخر الكلمات، ولا هو منظومة القواعد المجردة، بل هو العلم الذي يكشف عن المعاني والدلالات المترتبة عن نظم الألفاظ في سياقها اللغوي الخاص، ولا أدَلّ على هذا المفهوم من قوله: " ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمتِ لك فلا تخلُ بشيءٍ منها"[50]، من هنا، أسس نظريته على أن سرّ الإبداع أو الإعجاز كائن في النظم الذي لا يتجاوز معاني النحو[51].

على أن ما يلفت في أطروحة عبد القاهر المهمة، وهو ما يعنينا أكثر من غيره في دراستنا، أنه لم يقدّم هذه الأطروحة في سياق نقض النظرية النحوية (التقليدية)، بل إنها لم تقاربها، رغم إعلانه، في النص الذي أوردناه، ضيقه من منهج النحويين الذين أجهزوا على الدلالات المتحصلة من التركيب وترتيب العناصر، بتعليلاتهم وتحليلاتهم حول الإعراب والشكل، فجعلوا من الإعراب هدفهم الأول والأخير. ويبدو أن انشغال عبد القاهر بتأسيس قواعد النظم في مستوى يتجاوز الحدود التي وقف عندها النحاة (حدود الجملة)، أدى إلى عدم وضعه مشروعه التجديدي في إطار نقض النحو أو نقده نقداً مباشراً، إذ كان مهتما بالوقوف على الفروق الدلالية والبيانية التابعة للتراكيب اللغوية المتباينة.

مقاربة ابن مضاء (ت592هـ) في نقد النظرية النحوية

كان المذهب الظاهري، الذي انتشر في الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين، أعظم المذاهب الفقهية تأثيراً في النحو الأندلسي[52]؛ ولم يكن في هذا المذهب، الذي وضع أصوله في الأندلس إمامه ابن حزم (ت 456هـ)[53]، دور للاجتهاد بالرأي، أو بالقياس، أو بالمصلحة، أو بالذرائع[54]. وكان لعلم النحو عند ابن حزم منزلة مهمة؛ فهو يرى أن تعلم النحو في حكم الواجب على العلماء والفقهاء في عصره، وأن فهم القرآن وفهم الحديث مرتبطان بعلم النحو[55].

إلا أنّه يعلن أن النحو، في معظمه، أخرجه أصحابه عن طريقه الطبيعي؛ فابتعدوا به عن غايته التطبيقية، لتأثر الدرس النحوي بتحليلات المتكلمين ومناقشات الأصوليين، فاتجه إلى التنظير والتأصيل والتفريع، ما نتج عنه اختلاط الجانب العمليّ فيه بالجانب النظريّ، وغدت "فلسفة

النحو" جزءاً من النحو؛ فكان طبيعيًا توجه النقاش النظري فيه إلى القياس والتعليل ونظرية العامل، وهي أقرب إلى "فلسفة النحو".

لذلك جاءت آراؤه، في نقد النحو، امتداداً لآرائه الفقهية وفق مذهبه الظاهري؛ فكما أنه يرفض التعليل في الفقه، رفض ما يسمى العلل النحوية رفضاً كاملاً ووصفها بالفساد؛ إذ يقول: "ومثل هذا ما يستعمله النحويون في عللهم، فإنها كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يُرجَع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا، مع أنه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا كذب، لأن قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا (...) شيء يعلَم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك"[56].

وبناء على هذه الرؤية، طالب بالاقتصار من علم النحو على الضروري للمتعلم: " واللغة هي ألفاظ يُعبَّر بها عن المعاني، فيَقْتضِب من علم النحو كل ما يتصرف في مخاطبات الناس، وكتبهم المؤلفة، ويقتضِب من اللغة المستعمل الكثير التصرف.. وأما التعمق في علم النحو، ففضول لا منفعة به، بل هو مشغلة عن الأوكد، ومَقْطَعةٌ دون الأوجب والأهم؛ وإنما هي تكاذيبُ؛ فما وجه الشغل بما هذه صفته؟ "[57].

ومع أن ابن حزم لم يؤلف كتابا في نقد النحو، فإن أتباعه وتلاميذه قد آمنوا برؤيته، وتبنوا أفكاره، ليخرج ابن مضاء القرطبي - وهو من أهم دعاة المذهب الظاهريّ_ بعد أكثر من قرن (بعد سنة 581هـ) ليعيد إحياء فكرة إمام مذهبه في كتابه: " الرد على النحاة" الذي يمثل رؤية جديدة ظاهرية للنحو العربي، تندرج، بكيفية عامة، في الخط الفكري المؤسس للمشروع الثقافي لدولة الموحدين وقتئذ، وأنه منخرط بصفة مباشرة في حملة يعقوب المنصور الموحدي[58] من أجل تكريس العمل بـ"الظاهر[59].

لا جرم أن ابن مضاء أسس مذهبه النحوي، في كتابه، على الأصول الفقهية للمذهب الظاهري، ومن أهمها الالتزام بظاهر النص دون الخوض في التفسير والتعليل، وأنه لا يقبل كل مسموع حتى يثبت نصّه، فإذا ثبت نصّه حُكم عليه بظاهر النصّ. فترتب على هذا الأصل أن أصحاب هذا الاتجاه لا يقولون بالأقيسة، ولا يلجأون إلى التأويل أو التعليل ما دام النصّ قد ثبت ظاهراً[60].

هذه الأصول الفقهية الظاهرية يستند إليها ابن مضاء في الظواهر النحوية في اللغة، فدعا إلى إلغاء موضوعات النحو التي اعتُمد في قواعدها أمثلة ليست من اللسان العربي؛ فإنّ "الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"[61]. لذلك رفض الأمثلة المصنوعة، الخارجة عن الاستعمال اللغوي، وهي ما يسمّى التمارين غير العملية[62]، نحو

قولهم: أعلمت وأعلمني زيد عمرًا منطلقًا، وأعلمنيه إياه زيدًا عمرًا منطلقًا[63]؛ فقال: "إنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب" [64]، وهي " مما ينبغي أن يسقط من النحو"[65].

ولعلنا لا نحتاج إلى تأكيد أنّ مقاربة ابن مضاء تعدّ أكثر أطروحات النقد النحوي رفضاً لأسس النظرية النحوية العربية؛ فقد اتخذت منهج المواجهة المباشرة ضدّ قوانين النحو وتحليلاته وتعليلاته. ولعل عنوان كتابه: الرد على النحاة، يكفي الباحث مؤونة البحث عن الغاية من عقد هذه المقاربة؛ إذ تمثل مشروعاً لنقض صرح النحو الذي كان يمثل بناء راسخاً لا يقاربه، في صلابته، غيره من علوم العربية.

يقول شوقي ضيف محقق الكتاب":إنِ من يرجع إلى نصوص "الرد على النحاة"، يلاحظ ملاحظة واضحة أن صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة سيده عليه. كما أنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب، ما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين والمحرضين على هذه الثورة، إنْ لم يكن المؤلب والمحرض الأول، كما يقضي بذلك منصبه، والغريب أنه لم يعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق، وإنْ عني بالتأليف ضد النحو المشرقي، فقد صب عنايته كلها ضد النحو"[66]. لذلك، فإنه " ليس عجيبا.. أن يتصدى ابن مضاء لنقد النحو العربي؛ فالحق أنه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته، وإنماَ كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي الذي اشترك هو في الثورة عليه"[67]. لذا قيل إنه يدعو إلى نحو ظاهريّ، أو يمكن لأحد أن ينصبه إماماً للمدرسة الظاهرية في النحو[68]، تأثراً بالمدرسة الظاهرية في الفقه.

ومن هنا، في رأيي، اكتسب مشروع ابن مضاء الأهمية والشهرة، لكونه مشروعاً اختار صاحبه الصعب بمحاولته مخالفة تيار النحو الذي كان يتسم، في ظاهره على الأقل، بالقوة والثبات والتميز، ثم اكتسب أهمية مضاعفة لأنه فتح باباً، كان مغلقاً، لكثيرين بعده ممن انتهجوا تيار نقد النحو، ليتناولوا النحو بالنقد والتمحيص، حتى إنه لَيُعَدّ، عند بعض منتقدي النحو المعاصرين، رائداً ونموذجاً يقتدى؛ فتبنوا آراءه وبنوا عليها نقدهم أو شكواهم من النحو، رغم ما أثير حول الكتاب من آراء وانتقادات[69].

وهو، كما بين محقق الكتاب، يحاول في حملته أن يهدي النحاة إلى سواء السبيل، "وأن يعودوا إلى النهج المستقيم، إذ رآهم ضلوا وأضلوا الناس في وعثاء النحو وشعابه"[70]. لذلك كانت غايته واضحة بينة في الكتاب؛ " فقد رأى ما زرى بالنحو من التفلسف على طريقة المتكلمين، فذهبت غايته، وصار أداة للجدل والمراء، يشرعها النحاة في وجوه بعضهم في مجالس المناظرة"[71].

لذلك وجدناه لا يمضي في الكتاب قبل أن يصرح بالهدف المحدد من مشروعه؛ فيقول: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[72]. فرفضه ما ألفه الناس من معهود النحو واضح معلن؛ بل إنه يُصرّح بمخالفته إجماع النحويين قبل أن يعرض فكرته أو يباشرهم النقد؛ إنه يجهر بثورة عنيفة، ضد النحاة، لم يتجرأ على إعلانها أحد، ويسعى إلى إزالة بناء كان يتعاظم ويقوى قرنا بعد قرن.

ويسارع ابن مضاء، في سياق تصريحه بمخالفة النحويين، إلى الاحتجاج برأي نحوي مهم ممن يعلن ثورته عليهم، ابن جنّي؛ فيقتنص رأيه ليحتج به [73]: " وقد قال كبيرٌ من حُذاقهم، ومُقدّم في الصناعة من مقدّميهم، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه[74]: " اعلم أن إجماع أهل البلدين[75] إنما يكون حجّة، إذا أعطاك خصمُك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنّة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ".

ولا يفتأ ابن مضاء يعلن مخالفته النحويين جميعاً بخطاب واحد لا يميز في ذلك بين مدرسة وأخرى، غير معتنٍ بانتماءاتهم المذهبية؛ فهو ثائر على النحو كله، ومذهب النحاة كلهم عنده مذهب واحد، لذا يشير إليهم بقوله: "على مذهبهم"[76]، أو يسميّهم: "النحويون"[77]، وأحياناً يذكرهم بقوله: "مذاهب النحويين"[78]". والقصد من إشهاره الخلاف التنبيه على أنه يسلك نهجاً جديداً يغاير منهجهم، بصريين وكوفيين، فضلا عما يحمله اعتراضه المعلن، على جماعة النحويين، من تعظيم شأن مشروعه إذ يَجعل مشروعه، وفقا لرؤيته، بديلاً عن النحو التقليدي قبله.

ومع أن ابن مضاء يشير إلى أن النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك غاية كبرى، فإنهم " التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا منها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"[79].

وبعد جهره بغرض مشروعه، يسارع إلى بيان قصده بحذف ما يستغني النحوي عنه، فابتدأ بمهاجمة نظرية العامل، مطالبا بإلغائها من النحو، وحكم عليها بالبطلان، وعلى من يأخذ بها بالجهل؛ يقول: " وأما القول بأن الألفاظ يُحدِث بعضها بعضا، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحدٌ من العقلاء، لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه؛ منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله"[80].

وقد ارتأى ابن مضاء، في سبيل إعلان شأن فكرته، توجيه سهام ثورته على العامل، وهي أساس نظرية النحو، إلى سيبويه الذي يعد كتابه الأساس الفعلي الأول لبناء النحو العربيّ؛ فقال

في استنكاره قول النحاة بالعوامل اللفظية والمعنوية: "فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي"[81]، ثم اختص سيبويه بالذكر، فأورد تعليقه على هذه المسألة بأنّ الإعراب تبع للعوامل؛ فقال "... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بيَّن الفساد[82].

ورغم أن ابن مضاء يقرّر في مبتدأ كتابه أنّ دعوته إلى حذف نظرية العامل تستند إلى أنّ هذه النظرية مما يستغني عنه النحويّ؛ فإنه يتجاوز ذلك إلى وصف التصور الذي بنيت عليه هذه النظرية، بأنه زعم خطأ أجمع عليه النحاة، ويرى أنّ قول سيبويه والنحاة، بأن العامل أحدث الإعراب، بيَّنُ الفساد.

وفي سبيل تقوية حجته، لجأ ابن مضاء إلى الاستعانة برأي مهم لابن جنّي (392هـ) من كلامه على مسألة العمل النحوي، في قوله: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث؛ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح"[83].

وأرجح أن احتجاجه بأحد أبرز علماء النحو واللغة، يرمي إلى حمل مخالفيه على إعادة النظر في مسألة العوامل، بعد تصريح علم من أعلامهم بمخالفته النحويين؛ فابن مضاء، وفق فهمه كلام ابن جني، وجد سنداً قويا له في دعواه المعلنة. لكن المدقق في كلام ابن جني يخلص إلى أن ابن مضاء قد حمل كلام ابن جني على غير ما وضع له، إذ لا يقصد ابن جني في كلامه، ولا يَتصور، بل لا يَتصور أحد من النحاة، أن العوامل اللفظية، كالأدوات مثلاً، يمكن أن تُحدث شيئاً بنفسها، وإنما أراد أنها تقتضي في التركيب اللغوي نوعاً معيناً من الإعراب، والمتكلّم يُجري ذلك تبعاً لقوانين اللغة المعهودة في كلام العرب لا من تلقاء نفسه.

وبمراجعة أقوال سيبويه وابن جني، للكشف عن مقصود كل منهما في الكلام الذي احتج به ابن مضاء، وللوقوف على مفهوم العمل النحوي عند كل منهما، وجدنا أن مصطلح العامل، عند النحويين، يشير إلى العلائق بين عناصر التركيب، ثم ما ينشأ عن هذا التعالق من أثر[84]؛ إذ العامل نظرية تُتمثّل بها طريقة النظم في الجملة العربية، وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد أجزاء التركيب يطلبُ جزءاً آخر فيه، من حيث المعنى، فإنه يتشبّث به لفظاً.

والمهم أننا لم نجد تعارضاً بين مفهوم ابن جني للعامل وأثره، ومفهوم سيبويه وجمهور النحاة، ويبدو أن ابن مضاء أخذ من كلام ابن جني ظاهره فقط، وهذا مذهبه أو منهجه أساساً؛

فابن جني لم يخالف سيبويه كما فهم ابن مضاء، بل إنه يعزز مفهوم سيبويه[85] للعامل تأسيساً على العلاقات الخطية بين عناصر التركيب، بحيث يكون أحدها طالباً لآخر فيما يسمى العامل اللفظي اصطلاحاً، أما المسمى اصطلاحاً عاملاً معنوياً، نحو الابتداء، فيشيرون به إلى اللفظ المرفوع غير المطلوب من لفظ آخر في التركيب، فضلا عما تتضمنه فكرة العوامل النحوية من إشارة إلى أن النحويين لا يعتقدون بأن الألفاظ هي التي تعمل.

فالابتداء بوصفه عاملاً معنوياً، يقصد به: أن تكون كلمةٌ على حالٍ لا تكون مطلوبة من كلمة أخرى قبلها أو بعدها، وحينئذ تأخذ حكم الرفع[86]. ومن أفضل الأمثلة التي تظهر تصور القدماء لمفهوم العامل النحوي، ما أورده سيبويه في سياق كلامه على عامل الابتداء في باب الاستفهام؛ إذ يقول: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا؛ لأنك تبتدئه لتنبّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرة رأيته، وعبد الله هل لقيته، وعمرٌ هلاّ لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء"[87]، ثم أضاف معلقا على جملة: أرأيت زيداً هل لقيته؟: "كان (أرأيت) هو العامل"[88].

ولعل النص الآتي الذي علق به الباحث البنّا على نصّ سيبويه، يكشف لنا فهما عميقا لنظرية العامل النحوي، ويقرّب فهم الدارسين من مقصود النحاة بالعامل النحوي في نظريتهم[89]: "وهذا من أبدع ما قاله سيبويه على أن هذه الكلمة غير مطلوبة لِما بعدها، بل هي الطالبة له؛ وإذا كان الاسم المبتدأ به بهذه المثابة، فما بعده مبنيٌّ عليه؛ وقد اصطلحوا على أن يقولوا: إن العامل فيه الابتداء. وهو عبارة عن أنه غير مطلوب، أو غير متعلّق بشيء قبله أو بعده، وما كان سيبويه، أو مَنْ خلفه من النحاة، يعتقد أن شيئاً اسمه الابتداء يعمل! ولكنهم هكذا اصطلحوا، ولا مشاحة في الاصطلاح؛ وكأن طالباً سأل في أول الأمر عن الذي عَمِل النصب في الاسم في نحو قوله تعالى: "إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولَه"[90]، فقيل له: "إنّ"، وسأل آخر عن الذي رفع الاسم في قوله تعالى: "الله ولي الذين آمنوا"[91] فقيل: "الابتداء"، ثم مضى النحاة على هذا مستسيغين لفظ العمل والعامل والمعمول، في بيان الارتباط والتعلّق بين أجزاء التركيب؛ ولقد عَرفَ المتقدمون من النحاة أن في هذا المصطلح تسامحاً، كما كانوا يعرفون أن في كثير من مصطلحاتهم نحو ذلك"[92].

لقد قادنا البحث وتتبع أقوال العلماء في العامل النحوي، وتقييم آراء ابن مضاء بالنظر إلى تلك الأقوال، إلى استنتاج أن مفهوم ابن مضاء للعامل يخالف مفهوم النحويين الذين شن هجومه عليهم؛ فالعامل عنده إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء[93]، أما عوامل النحو؛ فإنها لا تعمل بإرادة ولا طبع[94].

وبذلك فإنه يلغي فكرة العوامل في النحو، استناداً إلى أن العوامل يجب أن تعمل إما بالطبع أو بالإرادة، وليس في عوامل النحو أي منهما، وهذا القياس الذي يطبقه ابن مضاء على مفهوم العامل، رغم موقفه من القياس، لا يستقيم لاختلاف طبيعة المقيس والمقيس عليه؛ فلا يُتَصَوّر قياس تأثير عوامل النحو بتأثير الإحراق بالنار والتبريد بالماء، والراجح أن ابن مضاء لم يتتبع أقوال النحاة الأوائل بدقة، وإلا لما غاب عنه إدراك نظرتهم إلى مفهوم العامل المتجلية في قولهم[95]: "إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أَمارات ودلالات؛ فالأَمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون موجودة بوجود شيء؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك ههنا".

ولعمري لو أن ابن مضاء وقف أمام هذا النص المجلّي مفهوم النحاة للعامل، لأدرك أنه لم يبلغ فهم مقصودهم الأساسي من العوامل، ولَمَا قاس العامل النحوي، كالفعل أو حرف الجر مثلا، على فعل النار وفعل الماء. ومع أننا لا ننكر أن النحاة خرجوا بالعامل النحوي، الذي أشرنا إليه آنفا، عن الحدود التي رسموها له، فأكثروا من التحليلات المنطقية والتفصيلات؛ فإن هذا لا يمنع من القول بأن ابن مضاء جانب الصواب في فهم مسألة العامل، بل جعل هذا الفهم، غير الدقيق، أساسا لثورته، فكان، وفقا لعبارة أحد الباحثين[96]، كمن " أساء فهماً فأساء رداً". ومرد هذا الرأي عند ابن مضاء، أنه خلط بين المفهومين النحوي والفلسفي، إذ أصر على فهم مصطلح العامل في إطار تصور المتكلمين، لا كما قدمه النحويون في إطار دراسة تركيب الجملة[97].

وثمة مسألة أخرى مهمة في إطار تقييم آراء ابن مضاء في العامل النحوي، تلكم هي اضطرابه في موضوع العامل، وعدم استقراره على رأي واحد فيه؛ فمرة يكون المتكلم هو العامل، نحو ماورد في كلامه على في باب الاشتغال: " إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب"[98].

وفي مواضع أخرى يتخلى ابن مضاء عن المنهج العلمي في تفسير العامل، فيلجأ إلى الفرضية التوقيفية في اللغة، فيكون الله، وفقا لهذا النظر، هو العامل؛ من ذلك قوله: " وأما مذهب أهل الحقّ، فإن هذه الأصوات إنما في من فعل الله تعالى"[99]. ثم يعود فيرى أنه عامل لفظي، نحو ما جاء في باب التنازع إذ اختار مذهب البصريين في إعمال العامل الثاني، لأنه أظهر وأسهل[100].

لكن اللافت أكثر من غيره، مما يظهر عدم استقراره على رأي دقيق في مسألة العامل، فهو إقراره بما يكشف أن مخالفته النحويين إنما هي واقعة في استعمالهم مصطلح الإعمال، بينما هو اختار مصطلح التعليق: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: عَلّقت، ولا أقول:

أعمَلت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين"[101].

هذه الآراء مجتمعة تخلص بنا إلى تصور واضح يظهر فيه ابن مضاء مضطرباً غير مستقر على رأي، بل يبدو مناقضا لأهم الأفكار التي بنى هو عليها كتابه. وقبل ذلك؛ فإن ابن مضاء يبدو، بالنظر إلى الصور المتعددة لمفهوم العامل عنده، غير منكر في الواقع لنظرية العامل، ناهيك عن أن آراءه المتصلة بمفهوم العامل من أنه قد يكون الله أو المتكلم أو اللفظي والمعنوي قد تداولها النحويون واللغويون الأوائل، ما يلغي فكرة السبق التي حققت للكتاب جانبا كبيرا من شهرته.

وفي سياق ثورته على أهم أسس نظرية النحو العربي، ورفضه فكرة العامل، وما تقتضيه من أحكام؛ نجده يخالف النحويين في أصل القياس[102]، لتعارضه مع المسموع من كلام العرب الذي يؤخذ به ويقاس عليه؛ فـ"إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلّة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع. والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبّه شيئاً بشيءٍ، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهّل، ولم يُقبل قوله، فلِمَ ينسبون إلى العرب ما يجُهّل به بعضهم بعضاً. وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع"[103].

كما أن موقفه من نظرية العامل النحوي قاده بالضرورة إلى رفض فكرة تقدير العوامل المحذوفة، ومتعلقات المجرورات، والضمائر المستترة في المشتقات والأفعال[104]، وطالب بإلغاء باب التنازع[105] وباب الاشتغال[106] وإلغاء ما يسمى العلل الثواني والثوالث[107].

لقد شكل موقف ابن مضاء القائم على رفض فكرة العامل النحوي والمطالبة بإلغائه من النحو، الأساس الذي بنيت عليه مواقفه من الموضوعات الأخرى المتعلقة به، وهذا يعني أن دعوة ابن مضاء قد أصابت أهم أصول النحو ومعظم قضاياه، لارتباطها المباشر بفكرة العوامل النحوية التي تعد العمود الفقري لنظرية النحو، والمحور الأكثر تأثيراً في البحث النحوي بعامة عند القدماء؛ فالدعوة إلى إلغاء العامل، ومن بعده الأبواب المتصلة به، تتجاوز هدف تصحيح أصل من أصول النحو، أو إلغاء باب من أبوابه، لتصل إلى غاية بعيدة تشمل النحو كله، وتتضمن رفض منهج النحاة القدامى في بناء نظريتهم التي قادتهم إلى إهمال بعض أساليب العرب، ليجعلوا مكانها أساليب أخرى "سولتها لهم فكرة العامل، فوقعوا في تكلف شديد عقّد الكلام وصعّبه، وأحاله ألغازا مستعصية"[108].

ولا يصلح الكلام في نقد مشروع ابن مضاء بمعزل عن آراء النقاد في أفكاره المتمردة على النحو الذي كان يُظنّ أن بناءه محكم لا يسهل هز ركن من أركانه، أو الاقتراب منها، فنظراً لأهمية الطرح المعارض الذي حملته أفكار ابن مضاء، ونتيجة للأسلوب غير المألوف في مهاجمة أصول النحو فضلاً عن أهمية النحو نفسه، تعددت آراء الباحثين والنقاد وتباينت، إلى حد التناقض أحياناً، في تقويم أطروحة ابن مضاء؛ فنظر عدد من النقاد إلى هذه الأطروحة بتصنيفها في محاولات هدم النحو العربي لا إصلاحه[109]، بينما عدها باحثون دعوة يخرج بها النحو من الضلالة إلى الهدى[110]، وركز بعض النقاد على أسبقية الفكرة في مجال النحو، وأن آراء ابن مضاء مبتكرة وجريئة، في حين قلل عدد من الباحثين من شأن أفكاره[111]، فضلا عن قولهم بعدم أصالة هذه الأفكار[112].

مقاربة ابن رشد في نقد نظرية النحو

الاعتقاد السائد عن أبي الوليد ابن رشد[113] (595هـ)، هو أنه فيلسوف محض، لذلك يعرف بابن رشد الفيلسوف، أو فيلسوف قرطبة، وقد ظهر في كل مؤلفاته نازعاً نحو التغيير والإصلاح والتجديد؛ فهو صاحب مشروع، أعلن عنه في هذه المؤلفات. ولا يحتاج ابن رشد إلى أن نظهر مكانته في الفلسفة، إذ هي ظاهرة ساطعة كالشمس، ويكفينا هنا الإشارة إلى ما وصفه به بعض مفكري الغرب المشهورين؛ يقول جورج سارتون: "إن ابن رشد كان من أكابر فلاسفة الإسلام، ولقد أثر بفلسفته أكثر من أرسطو نفسه، ودون ريب إن ابن رشد هو مؤسس الفكر الحر، فقد فتح أمام علماء أوروبا البحث والمناقشة على مصاريعها، وأخرجها من ظلمات التقليد إلى نور العقل والتفكير"[114]. ومثله شهادة رام لاندو: " إن الفلاسفة الغربيين لا يمكن أن يصلوا إلى مستواهم الذي نراه اليوم لو لم يحصلوا على نتائج بحوث ابن رشد في الفلسفة"[115].

أمّا في مجال التأليف في النحو ونقده، فقد كان اسم ابن رشد غائبا عن خارطة المصنفات النحوية وكتب نقد النحو، ولولا الإشارات القليلة إلى كتابه "الضروري في صناعة النحو" في بعض كتب التراجم، لما عرف أحد أن ابن رشد ألف في النحو كتابا، خاصة أن مخطوطة الكتاب لم تكتشف إلا في بداية القرن الواحد والعشرين الميلادي، وخرج الكتاب محققا إلى النور في طبعته الأولى عام 2002م[116]؛ يقول محقق الكتاب: " لم أجد في كتب التراجم ذكراً لكتابه هذا إلا في كتب ثلاثة، إذ غالب من يترجم لابن رشد يذكره بمؤلفاته الفلسفية والطبية لا غير"[117]. ثم يسمي هذه المصادر بادئاً بأقدمها كتاب "التكملة لكتاب الصلة" لابن الأبار[118]. ثم يذكر إضراب المترجمين صفحاً عن ذكر الكتاب مرجعا ذلك إلى عدم وقوعهم عليه لاختفائه، إلى أن يذكره صاحب "الذيل والتكملة"[119]، ثم يذكره أبو العباس يحيى حفيد ابن رشد في البرنامج الذي قيد فيه عناوين كتب جده[120].

واللافت في دراسة مشروع ابن رشد في سياق مقابلته بمشروع ابن مضاء أمران مهمّان، أنّ كلا منهما كان معاصراً للآخر؛ وكان اتصالهما مباشراً بأمراء الموحدين، خاصة بالأمير يوسف بن عبد المؤمن وابنه يعقوب المنصور، وعملا في عهدهما في القضاء وتوليا منصب قاضي القضاة، ثم يؤلف كل منهما كتابا في نقد نظرية النحو العربي، ولا يشير أحدهما إلى الآخر[121]، وعندما أثيرت مسألة تيسير النحو العربي في العصر الحديث، واتسمت أفكار التيسير بالحدة في مهاجمة أسس النحو العربي، حظي ابن مضاء باهتمام خاص، لاسيما بعد تحقيق كتاب: "الرد على النحاة"، " فانقسم الدارسون إلى مؤيدين لابن مضاء وإلى رافضين، كان ذلك وهم يجهلون كتاب ابن رشد في النحو، لأنه كان في حكم المفقود. وبعدما اكتشف الكتاب ونشر وجد القارئ نفسه بإزاء مذهب آخر، مذهب لا ينادي بثورة على نظرية العامل، بل يطرح بعمق مسألة بنية النحو العربي ذاتها، ويرى أن السبب فيما في النحو العربي من صعوبات إنما مرجعه إلى طريقة التأليف فيه"[122].

ومع أن أسبقية الاكتشاف ثابتة لكتاب ابن مضاء الذي ظهر في منتصف القرن العشرين عندما حققه شوقي ضيف، في تأخر اكتشاف مخطوط كتاب ابن رشد إلى بداية القرن الواحد والعشرين إذ ظهر لأول مرة عام 2002م، فإن هذه الأسبقية لا علاقة لها بأسبقية الاكتشاف، وقد توصل عدد من الباحثين[123] إلى أنّه ألف كتابه "الضروري في صناعة النحو" قبل ثلاثين سنة من تأليف ابن مضاء كتاب "الرد على النحاة". ولعل سكوت كل منهما عن صاحبه يمكن إرجاعه إلى كونهما "ينتميان، على صعيد كتابيهما على الأقل، إلى بعدين مختلفين في المشروع الثقافي الموحدي: بعد يرتبط بظاهرية ابن حزم على مستوى العقيدة والشريعة،...، وبعد يرتبط بفكر أرسطو على مستوى المنطق والعلوم العقلية"[124].

وفيما يتصل بجوهر كتاب ابن رشد، فإن أول ما يمكن استنتاجه، دون عناء، في سياق المقابلة بين مشروعه ومشروع ابن مضاء، أن كلا منهما يفارق الآخر في المنهج والرؤية والمرجعية، ما يجعل المقارنة بينهما غير مستقيمة. ومع أنهما يعلنان أن غايتهما تيسير النحو وإعادة بنائه؛ فإن دراسة كتاب ابن مضاء كشفت أن الهدف الأول عنده، من إنجاز كتابه، الثورة على نحاة الشرق، بنقض أهم دعائم نظريتهم في النحو، عن طريق الاستغناء والحذف، دون أن يطرح البديل، أما مع مشروع ابن رشد: "الضروري في صناعة النحو"، فإننا أمام منجز يعالج، بعمق ومنهج علمي، مسألة بنية النحو العربي، ويرى أن صعوبة النحو ترجع إلى كون بنيته غير قائمة على الطريقة الصناعية، أو المجرى الصناعي[125]، أي العلمي، ما يؤثر سلباً على تعلمه وتعليمه، لذا جعل غايته الرئيسية، في كتابه، إصلاح مشكلات النحو إصلاحا جوهريا، بطرح مشروع يعيد بناء مسائل النحو بطريقة علمية، وفق الترتيب الذي تشترك فيه جميع اللغات.

يفتتح ابن رشد كتابه مفصحاً عن رؤيته وغايته فيقول: "الغرض من هذا القول أن نذكر، من علم النحو، ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما

هو أقرب إلى الأمر الصناعي، وأسهل تعليما وأشد تحصيلا للمعاني"[126]، ثم بين أن تحقيق هذا الهدف يقتضي إعادة النظر في ترتيب مسائل النحو؛ فيقول: "وأما الترتيب الذي سلكناه نحن في هذا الكتاب؛ فإنا رأينا أن نقدم أولاً من أمر الألفاظ المفردة، ما الاهتمام بمعرفته مساوٍ للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر، وهي كالأمور الضرورية في كل مخاطبة، وهو مشترك بجميع الألسنة"[127].

إنّ النحو العربي، وفق الأساس الذي وضعه النحاة، يمثل، في نظر ابن رشد، منجزاً مكتملاً لا ضرورة فيه للإضافة أو الاستدراك عليه، وليس محتاجاً، كما قرر ابن مضاء، إلى حذف أو إلغاء قصد تيسيره أو اختصاره؛ لذلك نجد ابن رشد يصرح في حديثه عن صناعة النحو وعن سبب وضع كتابه فيقول: " الصناعة الموجودة عند نحويي العرب في زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة"[128].

إنّ هذه النظرة الموضوعية إلى النحو، لا تتعارض مع مشروع ابن رشد النقدي الذي يهدف إلى نقل النحو العربيّ إلى منزلة العلوم التي استكملت معايير الصياغة العلمية، وذلك باقتراح بناء جديد له تتبع فيه الطريقة الصناعية (العلمية)؛ فالنحو الذي بني في عدة قرون، لم يكن، في نظر ابن رشد، قد حقق شروط الصناعة العلمية التي تجعل منه علماً، وفق هذا المعيار.

ولتقريب مراد ابن رشد من قوله إن تآليف النحويين لم تكن وفق الطريقة العلمية في التأليف، نورد تعليقه على ما سماه تقصير النحويين عن القسمة الصحيحة في أنواع الإعراب؛ إذ يرجعه إلى أن النحويين "لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب القسمة الصحيحة التي لا يعرض فيها تداخل. وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة الغير[129] متداخلة فهي صناعة ناقصة، وهذا هو السبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصناعة، مع توجه الأمر إلينا به، وإلا فما كنا نضعه"[130].

فمع تقدير ابن رشد جهود النحويين، فإنه يصرح بأن التداخل الواقع في كتبهم بين مستويات النحو وأبوابه المختلفة، يعدّ نقصاً ظاهراً في الصناعة، وأنه أحد موجبات بناء مشروعه التصحيحي.

والصحيح أنّ مسألة تداخل موضوعات النحو وأبوابه، في كتب النحو، من أهم المآخذ التي توجه إلى النحو الذي وضع له أعلامه، منذ سيبويه، تقسيماً صارماً بين أبواب لا يمكن فصلها عملياً، أو تجنب تداخلها. لذلك لا نملك، أمام هذه المسألة، غير موافقة ابن رشد في موقفه من تقسيم أبواب النحو؛ فاعتماداً على أشكال الكلمة، توزعت أبواب النحو في ثلاثة أبواب رئيسية: باب الاسم، وباب الفعل، وباب الحرف[131]. وهذا الفصل بين الأبواب غير مستقيم، لأنّ بحث الاسم يتطلب بالضرورة ذكر الفعل عند الحديث عن الفاعل أو المفعول مثلاً، إذ لا يمكن تمثل

الفاعل أو المفعول دون إيراد الفعل، فضلا عن أنّ الفعل هو عامل الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، على الترتيب، وفق نظرية النحو العربي.

إنّ الأمر نفسه يحدث عند الحديث عن الفعل؛ إذ يصعب تصور كلام عن الفعل بمعزل عن الأسماء. ومع ثقتنا بأن النحويين لم تغب عنهم هذه المسألة، وأن غايتهم الأولى من الفصل النظريّ بين أبواب النحو كانت تعليمية؛ فإنّ هذا التداخل الإجباري أضعف من قيمة تقسيمهم وترتيبهم لهذه الأبواب، ناهيك عن غياب الحدود الفاصلة بين مسائل النحو ومسائل الصرف في معظم كتب النحو.

إن القراءة الصحيحة لمشروع ابن رشد، بوصفه مشروعاً لإعادة بناء النحو، لا تكون إلا باستحضار المبادئ الأساسية التي بني عليها صرح النحو العربي، ليسهل على الدارس، من بعدُ، تَبَيُّنُ ملامح هذا المشروع ومكانه على خارطة النحو العربيّ، والوقوف على مدى اقترابه أو ابتعاده من نظرية النحو العربيّ.

وبما أن كتاب سيبويه، يمثل المرجعية الأساسية للنحو؛ فإن أطروحة ابن رشد تصلح أن تعدّ مشروعاً تجديدياً[132] يمكن النظر إليه بوصفه منهجاً موازياً لمنهج سيبويه والنحويين.

وهذه المقارنة، أو الموازنة، مع كتاب سيبويه، تقرب فهم المبادئ التي أقام عليها ابن رشد قراءته المقترحة للنحو العربي، إذ لا جدوى كبيرة نجنيها من مقارنة المشروع الذي أنجزه ابن رشد بدعوات التجديد أو التيسير الأخرى في مسيرة التأليف في النحو العربي، لأصالة الطرح الذي جاء به، ولتفرده في الرؤية والمنهج، فضلاً عن التباين بين الغاية الدقيقة المقصودة من مشروعه وهدف تلك الدعوات، بالإضافة إلى كون عمل ابن رشد يندرج في صلب النظرية النحوية، بينما تصنف الدعوات الأخرى في المستوى التطبيقي للنحو.

أما الدواعي التي دفعت ابن رشد إلى تأسيس مشروعه النحويّ، فقد أعلنها بوضوح في مواضع متفرقة من كتابه، وهي دواعٍ تتصل بمنهج النحويين في عرض مسائل النحو وتحليلها، وأهمها:

أولاً: تكلف النحاة ومبالغتهم

يشير ابن رشد إلى أنّ النحاة أدخلوا في مؤلفاتهم من التفريعات والتعليلات ما لا يحتمله النحو، ولعله يقصد بذلك المتأخرين من النحاة أكثر من غيرهم؛ يقول ابن رشد: "وصار النحاة يتكلفون من إعطاء أسباب الكليات التي يضعونها في هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة"[133]، وهو السبب نفسه الذي جعل ابن مضاء- كما تبين لنا- يعلن ثورته على النحاة في كتابه: الرد على النحاة[134].

ثانياً: تقصير النحاة

فقد عرض ابن رشد لجوانب تقصير رئيسية ثلاثة داخلت النحاة في منهجهم؛ أولها أنهم لم يسلكوا المنهج الصناعي في قوانين الإعراب والمعربات، وميز في ذلك بين المتقدمين والمتأخرين؛ يقول ابن رشد[135]: "أما علم التركيب، فإنهم جعلوا الكلام فيه مع الكلام في المعربات، ولم يجعلوه على حدة، ولم يسلكوا أيضاً في حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقاً من الطرق، ولم يسلكوا في حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقاً من الطرق الصناعية، ولا سيما قدماؤهم، وإنما المتأخرون فقد نجدهم سلكوا في ذلك بعض السلوك".

ثم يؤكد أنهم قصّروا في سلوك منهج دقيق يحصر ضروب الإعراب وأشكال الجمل المختصة بكل ضرب، وأسباب ذلك، ما جعلهم يحيدون عن المنهج الشامل الذي يخلص بهم إلى تقديم النحو على الوجه الصحيح؛ يقول ابن رشد[136]: " والقصد في هذا الكتاب إنما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة جملة، وهو شيء لم تصنعه النحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة ".

أما الجانب الثاني في تقصير النحاة- من وجهة نظره- فهو تقصيرهم في الوقوف على الحكمة في اختصاص المعربات بأحكام أعرابية معينة، فاكتفوا ببيان النوع والحكم، ولم يقدموا تفسيراً لاختيار الرفع للمبتدا، والخفض والنصب لبقية المعربات، مع أن الحكمة بينة كما يرى؛ يقول[137]: " وأما لمَ خصت الشكل المسمى ضمة بالاسم المستقيم[138]؛ فالحكمة أيضاً فيه بينة،...، وهذه الحكمة التي رام النحاة الوقوف عليها، فلم يوضحوها كل الإيضاح".

والمظهر الثالث من قصور منهج النحاة – وفق رؤيته- يتمثل في تقسيمهم أنواع الإعراب تقسيما غير صحيح، وقد سبقت الإشارة في البحث إلى أن هذا التقصير دفعه إلى تأليف كتابه[139]: " فهذا هو أحد التقصير الداخل عليهم في هذه الصناعة، والتقصير أنهم لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب القسمة الصحيحة التي لا يعرض فيها تداخل. وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة الغير متداخلة فهي صناعة ناقصة".

ثالثاً: اضطراب منهج النحاة في تنظيم أبواب النحو

يحرص ابن رشد على تأكيد منهجه في ترتيب الأبواب والمسائل النحوية، وأنّ الترتيب الذي اختاره مشترك في جميع اللغات، وهو الذي يجب أن تكون عليه صناعة النحو؛ يقول[140]: "وأما الترتيب الذي سلكنا في هذا الكتاب؛ فإنا رأينا أن نقدم أولا من أمر الألفاظ المفردة ما الاهتمام به مساو للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر،...، وهو مشترك بجميع الألسنة". وهو، باقتراحه

منهجا جديدا في ترتيب المواد العلمية، يخالف المعهود في مؤلفات النحويين، ويشير إلى أنّ ترتيب المواد العلمية، في كتب النحاة، لا يوافق المتبع- وفق المنهج العلمي- في اللغات الأخرى.

هذا الاهتمام من ابن رشد متأسّس على إدراكه أهمية ترتيب الموضوعات في العلوم، ومنها النحو؛ إذ لا بدّ، لفهم الموضوعات فهما تكاملياً شاملاً، من ترتيبها على أساس منهجي منطقيّ، كما أنّ تعليمها يتعسر ما لم تتسم القسمة فيها بالإحكام والترابط والتسلسل؛ فيفضي السابق منها إلى اللاحق ولا يتقدمه. والخروج على هذا الأساس في الترتيب يؤدي بالضرورة إلى الخلل والتداخل اللذين ئؤثران في عمليتي الفهم والتعليم.

ولذلك نجد مواضع متعددة في الكتاب ينتقد فيها ابن رشد صراحة عدم دقة منهج النحاة في ترتيب المواد؛ فقد جعلوا الكلام في علم التركيب مع الكلام في المعربات، ولم يجعلوه على حدة[141]، كما أنهم:" لم يخلصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام"[142]، أما هو فيفصل بينهما في منهجه، ويقترح – بناء على رؤيته في ترتيب موضوعات العلوم- إعادة بناء مسائل النحو العربيّ وفق المبدأ المنهجي المتبع في سائر العلوم؛ إذ الأمثل في الترتيب العلمي الابتداء بالبسيط ثم المركّب؛ يقول عن أساس منهجه في أجزاء صناعة النحو[143]: " وأما الترتيب المستعمل في أجزائها؛ فلأن البسيط من كل شيء قبل المركب، كان الترتيب الصناعيّ يقتضي أنْ يُبتدأ أولاً بالألفاظ المفردة، ثم بالمركبة ثانياً، ثم باللواحق ثالثاً".

لذلك جعل ابن رشد جزء كتابه الأول لدراسة أشكال الألفاظ أو صيغها، وفقا للترتيب الذي قرره على قاعدة البسيط قبل المركب؛ فكانت الألفاظ المفردة اولاً، تلتها الجمل أو الألفاظ المركبة، وفقا لعبارته، ثم اللواحق التي تلحق بالألفاظ في الجمل[144]. أما الجزء الثاني؛ فقد خصصه للإعراب والمعربات، مبتدئا بتصنيف المعربات وفق أصناف الكلام، مراعيًا كذلك مبدأه العلمي السابق":البسيط من كل شيء قبل المركب[145]. غير أنه اختار أن يبدأ، قبل الجزأين الرئيسيين، بالمقدمات التي تضمنت -وفقا لعبارته- ما الاهتمام بمعرفته مساوٍ للاهتمام بمعرفة الإعراب، بل لعله أكبر، ويقصد الموضوعات المتصلة بالعدد، والجنس، وأشكال الضمائر الثلاثة، وهي الأمور الضرورية في كل مخاطبة ومشتركة في جميع الألسنة[146].

رابعاً: عسر فهم قواعد النحاة وصعوبة تعلّم النحو

منذ البدء قرر ابن رشد أنّ الصعوبة في النحو آتية من كونه غير مبنيّ على الطريقة الصناعية أو المجرى الصناعيّ[147]، ثم بين أن الغرض المقصود من مشروعه تقريب النحو إلى المتعلمين، وإدخاله إلى المجرى الصناعي، ليكون أسهل تعليماً وأشد تحصيلاً للمعاني[148].

يؤكد ابن رشد، في عدة مواطن في كتاب الضروريّ، أنّ كثيراً من كتب النحاة لا تصلح إلا لمن أتقن العلم، لكنها لا تصلح للمتعلم المبتدئ الذي أثقل النحاة كاهله بما "يتكلفون في ذلك من الألفات التي يسمونها إعرابا، ويأخذون الولدان بحفظها"[149].

ولذلك، كان لا بدّ من اقتراح مشروع يقوّي استحضار المتعلمين والولدان الناشئة قوانين النحو وفهمها، ويجنبهم كثيراً مما في قوانين النحاة من تشغيب وتفتّق راموا حصرها في صناعتهم[150]، ويخلص قواعد النحو مما فيها من تطويل وصعوبة وتعدد وتفريع...إلخ، ويستبدل بها ما سماه: القوانين، أي الأقاويل الكلية أو الجامعة[151]، فتحصر، بذلك، أشياء كثيرة في قوانين قليلة، وهذا أساس مهم من أسس العلم أو الصناعة.

ويكشف ابن رشد عن غايته في هذا الأمر بقوله[152]: "وإنما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعاً في الصنائع؛ لأن ترتيب التعلم يقتضي أن يصير من الأعرف إلى الأخفى، والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات، وأيضا فإن الكليات نافعة للمتذكر، ونافعة للمبتدئ بالنظر في الصناعة، لأنه يسهل بذلك عليه علمها، وإن اقتصر عليها كَفَتْه، ولذلك كان الأفضل في تعليم الولدان أن يلقى إليهم أولاً الأقاويل الكلية ويؤخذوا بحفظها، فإذا شدوا وأرادوا الكمال في الصناعة أخذوا بتفاصيلها، وليس يصلح هذا بالولدان في تعلم الصناعات فقط، بل وفي كل ما يرام أن ينشؤوا عليه من الفضائل الجملية".

خامساً: الخروج على الأصول المنهجية للعلوم

من أهم المواضع التي انتقد فيها ابن رشد مخالفة النحويين أصولَ المنهج العلمي قوله، في سياق كلامه على أصول النحو المعتمدة في وضع معظم قواعد النحاة: "فإنّ جُلّ ما أثبت وجوده في هذه الصناعة، إنما أثبت بطريق السماع والاستقراء، وقد يستعمل أهل الصناعة القياس فيما جهل سماعه؛ أنهم يقيسون المجهول على المعلوم، وهو ضعيف، وربما أفرطوا حتى يردون السماع بالقياس"[153].

إن رأي ابن رشد في هذا الموضع يوافق ما قرره ابن مضاء في كلامه على أن العرب أمة حكيمة، لا تشبّه شيئاً بشيءٍ، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. فإذا "فعل واحد من النحويين ذلك جُهّل، ولم يُقبل قوله"[154].

ولعلنا نتفق تماماً مع ما قرره ابن رشد في تضعيف قياس المجهول على المعلوم، واتفاقنا أكبر على عدم قبول رد السماع بالقياس؛ لأن المسموع أصيل والمقيس محدَث، ولأن النحو في المقام الأول، كما عرفه النحاة المؤسسون أنفسهم، هو: "انتحاء سمت العرب في الكلام".

غير أن إنصاف النحاة يقتضي الإشارة إلى أن بعضهم جاء بما يناقض القول بتقديم القياس على السماع؛ فإذا تعارض السماع والقياس نُطِق بالمسموع على ما جاء عليه[155]. هذا القول يمثل مبدأ مهما عند ابن جني أكّده في غير موضع في الخصائص، ويتجلى في قوله: "وأعلم أنك إذا أداك القياس إلى شئ ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشئ آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[156].

وهو لا يفتأ يؤكد هذه الفكرة ويغلب السماع على القياس قولاً واحداً، مهما تعددت جهات القياس للمسالة الواحدة؛ ففي تعليقه على إحدى المسائل يفصل في ذكر أدلة القياس، ويؤكد غلبة السماع على القياس، حتى لو كانت حجج القياس قوية ومتعددة؛ وجهة السماع واحدة؛ فيقول[157]: " وإذا كان الأمر كذلك علمت قوّة السماع وغلبته للقياس ألا ترى أن سماعا واحدا غلب قياسين اثنين؟!"

ويحاول ابن رشد في منتهى كتابه تقييم عمله تقييماً موضوعياً متوازناً؛ فكما أنه أبرز في أول الكتاب قصده من تأليفه، وبيّن أسسه المعتمدة وأصوله المنهجية، عاد في آخر الكتاب ليقدّم، بإيجاز، أهمّ ما خلص إليه مما تميز به عمله، أو انفرد به في مشروع صناعة النحو؛ مع إقراره بأنّ النحاة حققوا في مشروعهم جزءاً من هذه الصناعة، وهو الجزء الذي يشير إلى أنه لم يذكره كلياً أو جزئياً في كتابه؛ يقول ابن رشد[158]: "ومن وقف على هذه القوانين، وفهم انحصار الكلام فيها، وكان من أهل صناعة النحو، أمكنه أن يأتي بتفاصيلها من كتب النحاة، وأن يحصر فيها ما افترق في كتبهم، ولذلك ما ترى أن تمام هذا الغرض قد تم لنا معظم ما كنا رمناه، وأما ما بقي من أجزاء هذه الصناعة مما لم نذكره لا ذكراً كلياً ولا ذكراً جزئياً؛ فإنه ليس فيه زيادة ترتيب وجودة تعليم على ما في كتب القوم إلا يسيراً، فإن أكثر ما بقي عليهم من جودة الترتيب وحسن النظام، واستعمال التقسيم الصحيح، إنما كان في هذا الجزء الذي هو معرفة المعربات".

كما أنه، في سياق تأكيده أنه لا يبتغي بمشروعه مخالفة النحاة، يحرص على اهتمامه بأنظار الأخرين، من أهل الإنصاف، في كتابه فيقول[159]: "ومن وقف على ما كتبناه في ذلك، وكان من أهل الإنصاف، ظهر له أن المسلك الذي سلكناه في تقسيم هذا الجزء وحصر معانيه هو أدخل في الأمر الصناعيّ، وأضبط في باب المعاني مما جرت به عادة النحاة في ذلك مما شرطناه في أول الكتاب".

ولأن ابن رشد يدرك جيداً خطورة مغامرة الخروج على المعهود، ومناقضة ما ألفه الناس، فإنه لا يفتأ ينبه إلى أن المنهج القويم في العلم، لا يأبه بالمعهود والمألوف إذا خرج عن سكة المنهج الصحيح في العلوم، على الرغم من قداسة المألوف والمشهور المتحصلة بمرور الزمن؛ يقول ابن رشد في سياق كلامه على منهجه في الكتاب: "وربما عابه قوم لمفارقة المعتاد، وأنكروه

لما في طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستعباد، وربما قالوا خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعيّ"[160].

فهو يدرك خطر المجازفة في مناقضة ما ألفه الناس والخروج على ما عهدوه وارتضوه، لأنه يورث لنفسه بذلك الخصومة أو السخرية، حتى لو حرص صاحب الفكرة على أن يكون موضوعياً، لكن ذلك لم يثنه عن إظهار مشروعه، لإيمانه فيه، ولعلوّ غايته منه، ولذلك لم يتخذ طريق الهجوم المباشر على النحويين منهجاً كما فعل ابن مضاء، بل قرر أنهم حققوا أجزاء مكتملة في صناعة النحو، فكان مشروعه أقرب إلى العلمية من مشروع ابن مضاء الذي كانت ثورته غاية لا طريقاً.

ولأن ابن رشد، الفيلسوف، يدرك تماماً أن مشروعه النحويّ يسهل اتهامه بصلته بالمنطق وتأثره به؛ اختار أن ينبّه هو إلى هذه المسألة، ليواجه الأفكار المسبقة التي قد تظلل كتابه فيُعامَل، توهماً، بوصفه مشروعاً فلسفياً للنحو، وليظهر أنّ القول بذلك وهم قائم على جهل بأصول العلم[161]؛ إذ لا يُتَصَوّر أن يكون انتحاء منهجٍ علمي مشترك بين عدة علوم خلطاً بين العلوم بالضرورة، ومن بعدُ؛ فلا يمكن أن تعد صياغة مسائل النحو، المكتملة في كتب النحاة، صياغةً منهجية كلية تعتمد تقديم إعمال العقل والمنطق على المشهور من قبيل الخلط بين النحو والمنطق. فالصناعة الصحيحة تقتضي جمع شتات الجزئيات في قوانين كلية باعتماد قسمة صحيحة غير متداخلة.

والقراءة الفاحصة لكتاب الضروريّ، تظهر قدرة ابن رشد، العالم الفيلسوف، على الفصل بين صناعة المنطق وصناعة النحو، وأنه لا مجال للخلط، في مشروعه، بين صياغة مسائل النحو صياغة تراعي القسمة المنطقية الصحيحة غير المتداخلة، ومسألة العلاقة بين النحو والمنطق المشهورة في تاريخ الثقافة العربية.

وهو لا يفتأ يؤكد أنّ القول بأنه في مشروعه قد خالف المشهور، وخلط النحو بغيره، قائم على الجهل أو الحسد أو عجز العوام عن الانتقال من المشهور إلى المعقول؛ يقول ابن رشد[162]: "ولعل جاهلا يقول إنك خرجت في هذا الكتاب، عن طريق النحاة، وخلطت هذا العلم بعلم ليس منه؛ فإن القائل بهذا القول إما أن يكون حمله الجهل وإفراط الحسد، على أن لم يفهم أن كل صناعة، تروم أن[163] تعرف الأشياء التي فيها، بأتم ما يمكن أن تعرفه بها، أو لم يقع له التصديق بما قلناه، من أنه يكون ممن لا يقدر أن ينتقل عمّا نشأ عليه من التقليد، وكان المشهور مغلّباً عنده على المعقول؛ وهذه هي رتبة العوام، فيلحق هذا العلم بجنسه، ولا يتعرض لإدخال نفسه في الخواص، فإن عزله منهم واجب، وإلحاقه بصنفه، هو القول فيه ".

نتيجة

لا يمكن للدراسة أن تغفل النتيجة التي وصل إليها محمد الجابري الذي عقد مقارنة سريعة بين مشروع ابن مضاء ومشروع ابن رشد، لأهمية النتيجة أولاً، ولضرورة العلم التي تقتضي الإشارة إلى كل ما له اتصال بالبحث ثانياً؛ يقول الجابريّ: "الكتابان، كتاب ابن مضاء وكتاب ابن رشد، تجمع بينهما الغاية وهي تيسير النحو العربي، ولكن تفرق بينهما الطريقة والمرجعية: ابن مضاء يتحرك داخل بنية النحو العربي، كما كانت منذ سيبويه، مع "إسقاط كل ما لا يفيد نطقا"، الشيء الذي يربطه بظاهرية ابن حزم. أما ابن رشد فيريد أن يعيد بناء النحو العربي وفق "الترتيب" الذي هو "مشترك لجميع الألسنة"[164].

لا ريب أن ما وصل إليه الجابري في تقييم العملين يختصر أهم فرق بينهما، ويكشف عن دراسة فاحصة لهما، رغم أنّ المساواة بينهما في الغاية قد لا يستقيم، فضلا عن اختلافهما في سلوك المنهج العلميّ للوصول إلى الغاية. ومع إشارة عدد من الدراسات[165] إلى أن محاولة ابن مضاء تقع في صدارة محاولات إصلاح النحو قبل العصر الحديث، فإنّ هذه النتيجة لا تنطبق على كتاب ابن رشد الذي كان مفقوداً، والذي يعدّ، وفقاً لهذه الدراسة، أكثر محاولات تجديد النحو ونقده اتصالاً بالمنهج العلميّ، فضلاً عما نجده من موضوعية واضحة من ابن رشد في تقييم جهود النحويين، ولذلك لم يسلك نهج الثورة المباشرة على النظرية النحوية وأسسها كما فعل ابن مضاء.

وبالجملة، فإن الأطروحتين تمثلان صورة مهمة لعدم استسلام العلماء لأزمة النحو العربي، ولكن بشكل مختلف؛ إذ اختارت كل أطروحة منهجا مخالفاً للآخر؛ فمشروع ابن مضاء، يعدّ نظرية رَدِّية رافضة تنقض أهم ما أسس عليه النحو العربيّ، أما ابن رشد فلم يقصد إلى إلغاء السابق أو الانفكاك من أسس نظرية النحو، بل قدم رؤية تنظمية للنحو غايتها إعادة ترتيب أبواب النحو العربي ومسائله على الطريقة الصناعية التي تشترك بها جميع الألسنة.

Criticizing the Traditional Theory of Arabic Grammar: An Analytical Study into the Theses of 'Ibn-Maḍā' and 'Ibn Rušd

Ahmad M. Abu Dalu, *Department of Arabic Language and Literature, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The paper aims at holding a one-to-one comparison between two platforms of analysis of Arabic grammar (i.e. naḥw). These are the theses put forward by 'Ibn-maḍā' and 'Ibn Rušd. These two approaches differ significantly from probably all previous reformation accounts in terms of their goal, scope and methodology.

Although 'Ibn-maḍā's approach has been the most revolutionary to date, very little attention has been cast on the no less competing model of analysis of 'Ibn Rušd, who has, the argument goes, laid the foundation of a relatively unprecedented approach that criticizes the traditional theory of Arabic Grammar. His primary goal was to restructure the traditional theory of Arabic grammar on logical (analytical) bases, similar to those put forward for other languages (e.g. Greek and Latin).

The paper concludes that both approaches share the goal but differ in scope and methodology (or treatment). Whereas 'Ibn-maḍā's approach is form-driven (ẓāhiriyy), 'Ibn Rušd's is relatively more meaning-driven (logic). What this basically means is that whereas the former calls for skinning the text, the other calls only for a short trim.

الهوامش

(1) عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1989م، ص37.

(2) ينظر: مبروك، عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، دار القلم الكويت، ط1، 1985م، ص23-28.

(3) من هذه المصطلحات: الإحياء، والإصلاح، والتبسيط، والتجديد، والتيسير، إضافة إلى مجموعة من المفاهيم التي ارتبطت بها، مثل: التحديث، والتحرير، والتحسين، والتسهيل، والتشذيب، والتطوير، والتقريب، والتهذيب. ينظر: عبد الكريم، خالد، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، جمعية اللهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008م، ص:57- 84.

(4) الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1964م، ج 3، ط1، ص38. وانظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص71 وانظر: في إصلاح النحو العربي، ص22.

(5) هدف الإشارة، هنا، إلى كتب القدماء تأكيد أن حركة نقد النحو، بأسمائها المتلونة، من تجديد وإصلاح واختصار وغير ذلك، ظهرت مرافقة لنشأة النحو وتطوره، وليست، كما يظن البعض، حركة تجديدية معاصرة.

(6) خلَف الأحمر من البصريين الأوائل وإن لم يشتهر بالنحو، والكتاب عند معظم الباحثين مشكوك في نسبته إليه؛ انظر: مغالسة، محمود حسني، نفي كتاب مقدمة في النحو عن خلف الأحمر البصري، مجلة جامعة دمشق، المجلد٧،العددان٢٧،٢٨،الجزء الأول، 1991م، ص31.

(7) من الكتب المطبوعة من هذه المجموعة: مقدمة في النحو، وتلقين المتعلم، والتفاحة، واللمع، أما بقية كتب المجموعة فيم من الكتب المفقودة.

(9) انظر: الأنصاري، أحمد مكي، سيبويه في الميزان، مجلة المجمع اللغوي، القاهرة، الجزء (34)، تشرين الثاني، 1974م.

(10) ينظر: الطنطاويّ، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: إسماعيل، محمد عبد الرحمن، مكتبة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ط1، 2005، ص60-61.

(11) ينظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص3/1033-1034، ومكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ط1، دار الشروق، بيروت، 1980م، ص24- 25. وهناك نحويون غير ابن خالويه ناظروا المتنبي، منهم أبو علي الفارسيّ (377 هـ)، وتلميذه ابن جنّي (392هـ)، مع أن المتنبي يعد، عند بعض الدارسين، من نحاة الكوفة.

(12) صاري، محمد، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١ م، ص ١٩١.

(13) العبارة مستعارة من عنوان فرعي لكتاب: "جناية سيبويه": "الرفض التام لما في النحو من أوهام" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002م.

(14) ينظر: البرزنجي، سيف الدين، النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة ديالى، حزيران 2006م، ص102-123.

(15) من أمثلة هذه الكتب: "الرد على من زعم أن العرب تشتق الكلام بعضه من بعض" لنفطويه، انظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، 1978م، ص121، ومعجم الأدباء:122/1. ولابن درستويه مصنفات، منها: "الرد على ثعلب في اختلاف النحويين"، و"الرد على الفراء في المعاني"، و"الرد على ابن خالويه في الكل والبعض"، و"الرد على ابن زيد البلخي في النحو"، و"الرد على من قال بالزوائد وأن يكون في الكلام حرف زائد". الفهرست: ص92. ولأبي الحجاج يوسف بن معزوز القيسي: "الرد على الزمخشري في مفصّله" وهو مشتهر بعنوان: "التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه"، انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، أيار2002م، ج8 ص254. وانظر: نبهان، عبد الإله، ابن يعيش النحوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص144.

(16) منها: نقض علل النحو: لأبي علي الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بلُغذة أولُكذة، ينظر: معجم الأدباء: 509/2. و"النقض على ابن جنّي في الحكاية والمحكي"، لعلي بن الحسين بن موسى، المعروف بنقيب العلويين. ينظر: معجم الأدباء: 1729/4.

(17) شرح ما أغفل سيبويه شرحه: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. و"الإغفال"، ويعرف بالمسائل المصلحة: لأبي علي الفارسي، يردّ فيها على الزجاج، الفهرست: ص95، وكتاب: " تنزيه أئمة النحو عمّا نسب إليهم من الخطأ والسهو: لابن خروف الأندلسي (ت 609هـ)، ردَّ به على كتاب ابن مضاء. ينظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م، ص 186.

(18) التميمي، ابن ولاّد، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

(19) انظر: النقد النحوي في فكر النحاة، ص 110.

(20) انظر: النقد النحوي في فكر النحاة، ص 110-112.

(21) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: ص90، 151.

(22) ينظر: المصدر نفسه: ص135، 140، 189، 193.

(23) ينظر: المصدر نفسه: ص43.

(24) ينظر: المصدر نفسه: ص43، 48، 77، 90، 105، 109، 122، 158.

(25) ينظر: المصدر نفسه: ص116، 134، 137، 138، 207.

(26) ينظر: المصدر نفسه: ص48، 72، 120، 135، 161.

(27) ينظر: المصدر نفسه: ص51، 52، 54، 57، 79، 121، 122، 125، 139، 189، 197، 198، 199، 205.

(28) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ص42، 53، 60، 64، 69، 73، 74، 75، 76، 77، 86، 87، 89، 92، 93، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 207، 208.

(29) النقد النحوي في فكر النحاة، ص 111. تكتفي الدراسة بالإشارة إلى مواضع المسائل في الكتاب اعتمادا على أطروحة النقد النحوي في فكر النحاة: ص110-112، والمواضع المختارة هي التي رجعتُ إليها في كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد.

(30) ينظر: البطليوسي، ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1980م، ص301-337.

(31) ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح: ابن الطراوة، أبو الحسن سليمان بن محمد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

(32) ينظر: ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها: تحقيق ودراسة د. حنا جميل حداد، جامعة اليرموك، 1982م.

(33) نؤجل عرض آراء ابن حزم النقدية إلى الجزء المخصص لابن مضاء الذي تبع ابن حزم في مذهبه وأظهر أفكاره في كتابه الرد على النحاة.

(34) ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م، 29/1. وانظر: ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص13.

(35) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 29/1-30.

(36) انظر: المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار التونسية للكتاب، ط2، تونس 1986م، ص208 - 237.

(37) ابن خلدون، المقدمة، ج2، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 695.

(38) يستعمل ابن خلدون مصطلح "صناعة النحو" مع مصطلحين آخرين بالتناوب للدلالة على النحو، وهما: علم العربية، وعلم التحو.

(39) ابن خلدون، المقدمة، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج2، ص 700. عن الفكر اللساني التربوي في التراث العربي. الباب السادس من الكتاب الأول، الفصل الثامن والثلاثون: في أن العلوم الإلهية لا توسع فيها الأنظار ولا تفرع المسائل.

(40) ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004م، 1147/4-1148.

(41) ابن خلدون، المقدمة، 1147/4-1148. وينظر: في إصلاح النحو، ص6-7.

(42) ابن خلدون، المقدمة، 1083/3.

(43) ابن خلدون، المقدمة، 1147/4.

(44) عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1982م، ص 168.

(45) ابن خلدون، المقدمة، 1147/4.

(46) ابن خلدون، المقدمة، 1141/4-1142.

(47) ابن خلدون، المقدمة، 1142/4.

(48) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، العراق، 1982م، مج1، مقدمة المحقق، ص14.

(49) أبودلو، أحمد، المبادئ المُؤَسِّسة لنَحو العربيّة النصّيّ: مقارَبة في التُراث اللُغويِّ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج 5 ع1، 2008، ص257.

(50) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1995م، 77/1.

(51) دلائل الإعجاز: ص78.

(52) انظر: عصيدة، فادي، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006م، ص17-19.

(53) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص27.

(54) أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقيدة والمذاهب الفقهية، دار الفكر العربيّ، القاهرة 1989م، ص 543-557.

(55) ينظر: ابن حزم، أبو محمد علي، الرد على ابن النغريلة، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1960م، ص160. وابن حزم، أبو محمد، رسائل ابن حزم الأندلسي، رسالة مراتب العلماء، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد4، ط2، 1987م، ص66.

(56) ابن حزم الأندلسي، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1900، ص168.

(57) رسالة مراتب العلوم، ضمن رسائل ابن حزم، ج4 ص66.

(58) يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (ت595هـ)، كان من أجلّ فقهاء عصره، وقد شهد الأندلس في إمارته ثورة عارمة من قبل الموحدين، قادها الأمير بنفسه، على أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة في المشرق، والحملة المشهورة على الفلسفة والفلاسفة التي توجت بمحاكمة ابن رشد وغيره من "المشتغلين بعلوم الأوائل"، وهذا الموقف من الفقه والفلسفة يندرج من الناحية الفكرية الإيديولوجية في سياق تأثره بالمذهب الظاهريّ. انظر سيرته في: المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، الكتاب الثالث، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون المصرية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1962م، الصفحات: 336-385.

(59) استعرت هنا عبارة محمد الجابري، انظر: الجابري، محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلة فكر ونقد، عدد 49، ايار2002، ص1.

(60) انظر: شلبي، عبد الفتاح، مناهج البحث النحوي، بحث في كتاب: "الاتجاهات الحديثة في النحو"، دار المعارف بمصر، 1957م، ص60. وانظر: النقد النحوي في فكر النحاة، ص174.

(61) ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1982م، ص138.

(62) ينظر: الرد على النحاة، ص138. ومصطلح التمارين غير العملية مصطلح نحويّ متداول.

(63) الرد على النحاة، ص98

(64) الرد على النحاة، ص99.

(65) الرد على النحاة: 138.

(66) الرد على النحاة، ابن مضاء، مقدمة المحقق، ص19-20.

(67) الراجحي، عبده، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية بيروت- 1975م، ص218. وينظر كتابه: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م، ص218.

(68) ينظر: العبيدي، شعبان، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا- 1989م، ص437.

(69) يُنظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، مقدمة التحقيق. ويُنظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م، ص23، وينظر: نوري حمودي القيسي، مطالعات في كتاب نحو التيسير، مجلة المعلم الجديد، 1986م، ص19.

(70) الرد على النحاة، مقدمة المحقق، ص17. وانظر: علوان، عائد كريم، ابن مضاء القرطبي في الميزان، مجلة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد السادس، حزيران، 2008، ص39.

(71) عمار، ربيح، ابن مضاء القرطبي، ثورة في الفقه، ثورة في النحو، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع5، حزيران2009م، بدون رقم، الصفحة الثامنة في البحث.

(72) الرد على النحاة، ص76.

(73) الرد على النحاة، ص82.

(74) ابن جني، أبو الفتح عثمان، ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، 1/ 189.

(75) البصرة والكوفة.

(76) ينظر: الرد على النحاة: 85، 100، 101.

(77) ينظر: المصدر نفسه: 86، 87، 88،90، 92، 93، 94، 99، 100، 101، 117.

(78) ينظر: المصدر نفسه: 119.

(79) الرد على النحاة، ص72.

(80) الرد على النحاة، ص77-78. تضمّن الفصل الأول دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل: 76-93.

(81) الرد على النحاة، ص77.

(82) الرد على النحاة، ص77.

(83) الخصائص، ج1، ص109-110.

(84) ينظر: البنا، محمد إبراهيم، "أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النّحو"، دار بو سلامة للنشر، تونس، ط1، 1980م، ص72، وانظر: رسالة النقد النحوي في فكر النحاة، ص183.

(85) انظر كلام سيبويه على الابتداء والرفع: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط1، مصر، 1899م، 1/ 127.

(86) انظر: أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النّحو والصرف: ص72، والنقد النحوي في فكر النحاة، ص183.

(87) انظر الكتاب، 1/ 127.

(88) انظر الكتاب، 1/ 127.

(89) آثرتُ إيراد نص التعليق كاملاً لأهميته في توضيح مفهوم العامل النحويّ، فضلاً عن مطابقة مضمونه الرأيَ الذي تبنته هذه الدراسة.

(90) التوبة: من الآية: 3.

(91) البقرة: من الآية: 257.

(92) انظر: أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النَحو والصرف: ص72، وانظر النقد النحوي في فكر النحاة، ص183-184.

(93) الرد على النحاة، ص87.

(94) المصدر السابق، ص88.

(95) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، 31/1.

(96) ابن مضاء القرطبي في الميزان، ص41. والقول المشهور هو: أساء فهماً فأساء إجابة، واختار الباحث في المقالة استبدال كلمة "رداً" بكلمة "إجابة" إشارة إلى كتاب ابن مضاء: الرد على النحاة. "

(97) انظر: حاج يعقوب، صالحة، نظرية العمل في النحو العربي: دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة دكتوراة في اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، أيلول2005م، ص5.

(98) الرد على النحاة: ص121. ويعلق عائد علوان بأن قول ابن مضاء بأن العامل هو المتكلم جاء مشايعة لابن جني. انظر: ابن مضاء القرطبي في الميزان، ص41.

(99) ابن مضاء القرطبي في الميزان، ص41.

(100) ابن مضاء القرطبي في الميزان، ص107.

(101) ابن مضاء القرطبي في الميزان، ص90.

(102) الرد على النحاة: 134 –135.

(103) المصدر السابق نفسه.

(104) ينظر: المصدر السابق: 76- 93.

(105) ينظر: المصدر السابق: 94- 102.

(106) ينظر: المصدر السابق: 103- 122.

(107) ينظر: المصدر السابق: 130- 141.

(108) ناجي، هلال، في تيسير تعليم مباحث النحو، مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد: ٢، الجزء: 1، ص2.

(109) انظر: ابن مضاء القرطبي في الميزان، ص39.

(110) انظر المصدر السابق نفسه. وقد سبقت الإشارة إلى هذا الرأي الذي تبناه شوقي ضيف.

(111) انظر المصدر السابق، ص39-43.

(112) المصدر السابق نفسه، وانظر: مكي، أحمد، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، منشورات لمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1964م، ص243.

(113) اشتهر أيضا بابن رشد الحفيد تمييزا له عن جده أبي الوليد ابن رشد الفقيه؛ الذي يلتقي معه في الاسم والكنية، وقد تناول محقق كتاب الضروري قضية إثبات الكتاب لابن رشد الحفيد، ينظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تحقيق: منصور علي عبد السميع، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، مقدمة المحقق، ص15-19.

(114) السيد، محمود، ابن رشد والضروري في صناعة النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج84، ج3، ص623. والقول مأخوذ من كتاب سارتون: تاريخ العلم والإنسية الجديدة.

(115) المصدر السابق، ص624. وقد نقل هذا القول عن كتاب لاندو: " مآثر العرب في النهضة الأوربية".

(116) تحقيق ودراسة: منصور علي عبد السميع، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002م.

(117) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: منصور علي عبد السميع، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص19. وهذه الطبعة هي المعتمدة في هذه الدراسة.

(118) ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، عني بنشره وتصحيحه: عزت العطار الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة؛ الرباط، 1956م، ص554/2.

(119) المراكشي، ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، 1964-1966م، 274/5.

(120) انظر: الضروري في صناعة النحو، ص20.

(121) يعقد الجابري تحقيقا في هذه المسألة ويلمح إلى دور مهم لابن مضاء في نكبة ابن رشد؛ إذ كان (ابن مضاء) وقتها قاضي القضاة، وكان اتجاهه المذهبي مناهضا للفلاسفة. ينظر: التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، ص1.

(122) جلايلي، أحمد، وابن الصديق، سمية، آراء ابن رشد النحوية في كتابه: "الضروري في صناعة النحو"، الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد السابع، أيار 2008، ص15.

(123) ينظر: المصدر السابق، وينظر: التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، ص1.

(124) ينظر: التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، ص1.

(125) الضروري، ص 97.

(126) الضروري، ص97.

(127) الضروري، ص 103

(128) الضروري، ص 151

(129) وردت في الكتاب هكذا: "الغير".

(130) الضروري، ص 151.

(131) ترد هذه الأبواب عادة وفق هذا الترتيب، ويرد ترتيب الفعل، أحياناً، قبل الاسم.

(132) يرى الجابري أن كتاب الضروري لابن رشد أشبه ما يكون بالبديل عن المشروع الذي أنجزه سيبويه في مؤلفه المعروف بـ"الكتاب"، انظر: التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلة فكر ونقد، عدد 49، ايار2002، ص1.

(133) الضروري في صناعة النحو، ص98-99. وص22. وانظر: ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، مقدمة التحقيق، ص7.

(134) انظر تعليق محقق كتاب الضروري في صناعة النحو، ص22.

(135) الضروري في صناعة النحو، ص102.

(136) الضروري في صناعة النحو، ص123، وانظر دراسة المحقق، الضروري ص23.

(137) الضروري في صناعة النحو، ص147-148.

(138) يستخدم ابن رشد مصطلح "الاسم المستقيم" غالباً للدلالة على المرفوع، وبذلك يطلق المصطلح على المبتدأ، والخبر، والفاعل، والتابع لواحد مما سبق. انظر الضروري في صناعة النحو، ص: 123، 146، 147، 219. وانظر دراسة محقق كتاب الضروري، ص72-73.

(139) الضروري، ص 151.

(140) الضروري في صناعة النحو، ص103.

(141) الضروريّ في صناعة النحو، ص102.

(142) الضروريّ في صناعة النحو، ص151.

(143) الضروريّ في صناعة النحو، ص101.

(144) الضروريّ في صناعة النحو، ص103.

(145) الضروريّ في صناعة النحو، ص103.

(146) انظر: الضروريّ في صناعة النحو، ص103. وهو يطلق على العدد أشكال التثنية وأشكال الجمع، وعلى الجنس أشكال التذكير والتأنيث، ويطلق على الضمائر أشكال الإخبار عن المتكلم والحاضر (المخاطب) والغائب.

(147) الضروري ص 97.

(148) الضروري ص97.

(149) الضروري ص231.

(150) الضروري ص231.

(151) انظر: الضروري ص27.

(152) الضروري ص152. وانظر: بن شريفة، محمد، حول كتاب "الضروري في النحو" لابن رشد الفيلسوف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ع92، ص37.

(153) الضروري ص101.

(154) الرد على النحاة: 134–135.

(155) انظر: ابن جنّي، الخصائص، 117/1.

(156) ابن جنّي، الخصائص، 125/1.

(157) ابن جنّي، الخصائص، 46/2.

(158) الضروري ص232.

(159) المصدر السابق نفسه.

(160) الضروري ص232. نفسه

(161) الضروري ص232. نفسه

(162) الضروري ص124.

(163) في الكتاب: تروم وأن تعرف.

(164) التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، فكر ونقد، عدد 49، ايار2002، ص1.

(165) ينظر مثلاً: في إصلاح النحو العربي، ص48.

المصادر

القرآن الكريم.

ابن الأبار، **التكملة لكتاب الصلة**، عني بنشره وتصحيحه: عزت العطار الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة؛ الرباط، 1956م.

أبودلو، أحمد، المبادئُ المُؤسِّسة لنَحو العربيّة النصّيّ: مقارَبَة في التُراث اللُغَوِيِّ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، مج 5، ع1، 2008م.

ابن الأثير، ضياء الدين، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.

الأحمر، خلف، **مقدمة في النحو**، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة السورية، مديرية إحياء التراث القديم، سلسلة3، دمشق 1961م.

ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، (د.ت).

الأنصاري، أحمد مكي، سيبويه في الميزان، **مجلة المجمع اللغوي**، القاهرة، الجزء (34)، تشرين الثاني، 1974م.

أوزون، زكريا، **"جناية سيبويه": "الرفض التام لما في النحو من أوهام"**، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت 2002م.

البرزنجي، سيف الدين، **النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري**، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة ديالى، حزيران 2006م.

البطليوسي، عبدالله بن محمد بن السِّيد، **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1980م0

البنا، محمد إبراهيم، **أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النّحو**، دار بو سلامة للطباعة والنشر، ط1، تونس، 1980م.

التميمي، ابن ولاّد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

الجابري، محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، **مجلة فكر ونقد**، عدد 50/49، 2002م.

الجاحظ، **رسائل الجاحظ**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1964م.

الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1995م.

الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، العراق، 1982م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، ط3، 1983م، بيروت.

جلايلي، أحمد، وابن الصديق، سمية، آراء ابن رشد النحوية في كتابه: "الضروري في صناعة النحو"، الأثر، **مجلة الآداب واللغات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد السابع، أيار 2008م.

الجواري، أحمد عبد الستار، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م.

حاج يعقوب، صالحة، **نظرية العمل في النحو العربي: دراسة تحليلية ونقدية**، أطروحة دكتوراة في اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، أيلول2005م.

حدّاد، حنّا جميل، **ملك النحاة: حياته وشعره ومسائله العشر**، مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها، منشورات جامعة اليرموك، 1982م.

ابن حزم، أبو محمد، **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1900م.

ابن حزم، أبو محمد علي، **الرد على ابن النغريلة**، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1960م.

ابن حزم، أبو محمد، **رسائل ابن حزم الأندلسي، رسالة مراتب العلماء**، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد4، ط2، 1987م.

حسن، عباس، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1971م.

الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004م.

الراجحي، عبده، **دروس في كتب النحو**، دار النهضة العربية بيروت- 1975م.

الراجحي، عبده، **دروس في المذاهب النحوية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.

ابن رشد، **الضروري في صناعة النحو**، تحقيق: منصور علي عبد السميع، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010م.

الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، أيار2002م.

أبو زهرة، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقيدة والمذاهب الفقهية**، دار الفكر العربيّ، القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط1، مصر، 1899م.

السيد، محمود، ابن رشد والضروري في صناعة النحو، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، مج84، ج3.

بن شريفة، محمد، حول كتاب "الضروري في النحو"، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**/ع92، 2000م.

شلبي، عبد الفتاح اسماعيل، مناهج البحث النحوي، منشور ضمن كتاب: **الاتجاهات الحديثة في النحو**، دار المعارف بمصر، 1957م.

صاري، محمد، **تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟**، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١ م.

ضيف، شوقي، **تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده**، دار المعارف، القاهرة، 1986م.

ابن الطراوة، أبو الحسن سليمان بن محمد، **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م.

عبد التواب، رمضان، **بحوث ومقالات في اللغة**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1982م.

عبد الكريم، خالد، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، **مجلة الخطاب الثقافي**، العدد الثالث، جمعية اللهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008م.

العبيدي، شعبان، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1989م

عصيدة، فادي، **جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006م.

علوان، عائد كريم، ابن مضاء القرطبي في الميزان، **مجلة اللغة العربية وآدابها**، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد السادس، حزيران 2008م.

عمار، ربيح، ابن مضاء القرطبي، ثورة في الفقه، ثورة في النحو، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع5، حزيران2009م.

عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1989م.

القيسي، نوري حمودي، مطالعات في كتاب نحو التيسير، **مجلة المعلم الجديد**، 1986م.

مبروك، عبد الوارث، **في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية**، دار القلم الكويت، ط1، 1985م.

المراكشي، عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، الكتاب الثالث، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون المصرية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1962م.

المسدي، عبد السلام، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار التونسية للكتاب، ط2، تونس 1986م.

ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1982م.

مغالسة، محمود حسني، نفي كتاب مقدمة في النحو عن خلف الأحمر البصري، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد٧،العددان٢٧،٢٨،الجزء الأول، 1991م.

مكرم، عبد العال سالم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1980م.

مكي، أحمد، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1964م.

ناجي، هلال، في تيسير تعليم مباحث النحو، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق** (المجمع العلمي العربي سابقا).

نبهان، عبد الإله، **ابن يعيش النحوي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997م.

ابن النديم، محمد بن إسحاق، **الفهرست**، دار المعرفة، بيروت، 1978م.